قال مصدر دبلوماسي جزائري: إن حكومة طبرق شرقي ليبيا -المنبثقة عن البرلمان المنحل بقرار قضائي- طلبت خلال الأيام الماضية مساعدات عسكرية من الجزائر لمواجهة التحديات الأمنية الكبيرة في البلاد، لكن الجزائر ربطت ذلك بتوقيع اتفاق على حل سياسي للأزمة.

وأوضح المصدر الذي رفض الإفصاح عن هويته لوكالة الأناضول أن المساعدات المطلوبة من حكومة طبرق شملت بعض أنواع الذخائر والصواريخ الموجهة.

وأضاف أن الجزائر ردت على الطلب الليبي بالتأكيد على أن الحديث عن الدعم العسكري مؤجل حتى توافق أطراف الأزمة الليبية على حل سياسي سلمي للأزمة، وهذا من أجل بقاء الجزائر كوسيط محايد بين كل أطراف الأزمة في ليبيا، على حد قوله.

وأشار المصدر إلى أن المسؤولين الجزائريين أبلغوا موفدين من الحكومة الليبية أن الجزائر مستعدة لتقديم كل أشكال الدعم الإنساني للشعب الليبي، كما أنها ستساعد الشعب الليبي من أجل النهوض بمؤسساته الأمنية لكن بعد التوافق بين أطراف الأزمة في ليبيا، دون أن يوضح إذا كانت الجزائر قد تلقت ردًا على هذا الأمر أم لا.

وتتصارع على السلطة في ليبيا حكومتان هما: الحكومة المؤقتة، ومقرها طبرق، وحكومة الإنقاذ، المنبثقة عن المؤتمر الوطني العام، ومقرها طرابلس (غرب).

واختتمت، الأحد الماضي، الجولة الرابعة من الحوار الليبي في مدينة الصخيرات المغربية، التي انطلقت الأربعاء الماضي، بين وفدين يمثلان "المؤتمر الوطني" (البرلمان السابق الذي عاود الانعقاد في طرابلس)، ومجلس النواب المنعقد في مدينة طبرق في ظل تبادل للاتهامات بين الطرفين.

وطرحت البعثة الأممية في ليبيا، في مارس/ آذار الماضي، 3 نقاط كمقترح لتجاوز الأزمة؛ الأول: حكومة وحدة وطنية توافقية، ومجلس رئاسي من شخصيات مستقلة، والثاني: اعتبار مجلس النواب (في طبرق) الهيئة التشريعية ويمثل جميع الليبيين، والثالث: تأسيس مجلس أعلى للدولة، ومؤسسة حكومية، وهيئة صياغة الدستور، ومجلس الأمن قومي، ومجلس البلديات.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 22/04/2015
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com